ياسر عبد العزيز *

السباق على سورية

كثيراً مما تتكثف اعتبارات سياسية مهمة في لحظة من الزمن فارقة، فتدفع الفاعلين السياسيين في إقليم ما من العالم إلى سباق على طرف بذاته؛ إذ يعرف هؤلاء أن ظروف هذا الطرف باتت ناضجة بشكل ما، بحيث يمكن استقطابه إلى هذه الجهة أو تلك، فتتغير معادلات الصراع في المنطقة، وتزيد فرص تيار فيما تتراجع حظوظ التيار الذي يواجهه.

حدث هذا في منطقة الشرق الأوسط كثيراً، ومنذ الحرب الباردة بين القوتين الأعظم آنذاك الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي، وأخيراً كان ممكناً رصده بوضوح فيما يتعلق بمصر عقب حرب أكتوبر 1973، والأردن فور رحيل عاهله السابق الملك حسين، ولبنان في معظم الأوقات.

الأمر الآن بات يتعلق بسورية، التي بدأ سباق عليها من فاعلين رئيسين في الإقليم؛ أحدهما هو المحور الأميركي، وثانيهما هو العنصر الإيراني؛ إذ يجد الطرفان أن سورية غدت في مفترق طرق حقيقي، وأن عليها أن تقرر أمراً حاسماً؛ إما الاستمرار في سياستها الراهنة، وإما اتخاذ خطوة دراماتيكية تنقلها من خانة العداء للمشروعات الأميركية، وما يساندها من رؤى وسياسات لـ «المعتدلين العرب»، إلى خانة أخرى تبدأ من «عدم الممانعة»، وربما تنتهي إلى شكل من أشكال التحالف والتعاون على خطى شقيقات عربيات سبقن في الهرولة في الطريق ذاته، وحصلن على عوائد لا تبدو سيئة إلى الآن، أو تجنبن ضغوطاً لاتزال دمشق تواجه منها الكثير يوماً بعد يوم.

كانت دمشق تمترست حكماً في موقع مناهض لواشنطن وحلفائها في المنطقة منذ الغزو الأميركي للعراق في 2003، وما تلاه من اغتيال الحريري وخروجها من لبنان، وما أعقبه من عدوان إسرائيلي على ذلك الأخير في يوليو 2006، وصولاً إلى انقلاب «حماس» على السلطة الفلسطينية في 2007، ثم العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة في نهاية العام الفائت ومطلع العام الجاري.

وفي تلك المفاصل كلها كانت دمشق مضطرة إلى التحالف الوثيق مع العنصر الإيراني، وفي بعض الأحيان مع شيء من السياسة القطرية، لتصلب موقفاً يمكنها من مواجهة تحديات خطيرة؛ أهمها يتعلق بالجولان المحتل، وبعضها يتصل بالتجرؤ الإسرائيلي العسكري على أراضيها، ثم استهدافها بالقصف على خلفية إثارة الشكوك حيال مشروعها النووي المزعوم.

وحدث أن وصل أوباما إلى الرئاسة في الولايات المتحدة، مدشناً مقاربة ترتكز على القوة الناعمة، وملمحاً إلى التخلي عن السياسات الشرسة التي انتهجتها إدارة سلفه بوش، وهي السياسات التي اتسم معظمها بالعجز واعتراه الفشل.

وفي غضون ذلك زادت الضغوط الإيرانية على دول «محور الاعتدال» العربية، واستغلت طهران سخونة الوقائع التي شهدها الإقليم، واختلاطها بدماء ضحايا أبرياء في العراق ولبنان وغزة، وربطت بين استباحة اللحم والأراضي والكرامة العربية الإسلامية وبين السياسات التي تنتهجها دول عربية رئيسة، خصوصاً المملكة العربية السعودية ومصر.

ويبدو أن واشنطن والرياض والقاهرة، وعواصم رئيسة أخرى في العالم؛ مثل باريس ولندن، ودول مهمة في الإقليم؛ مثل الأردن وبعض أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باتت جميعها مقتنعة بضرورة محاولة «استعادة سورية»، كما غدت متفائلة بأن الظروف مناسبة لمثل تلك «الاستعادة»، في حال تم تطوير حلول مبدعة توفر ذرائع مغرية لدمشق، وتعدها بحل مشكلتها المستعصية المتمثلة في الوصول إلى حل مشرف لمشكلة أرضها المحتلة.

في الأسبوع الماضي، دعا وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل إلى صوغ «رؤية موحدة» للتعاطي مع «التحدي الإيراني»، في أعقاب لقاء ثلاثي ضمه مع نظيريه المصري والسوري، على هامش اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة، تحت عنوان رئيس هو: «تنقية الأجواء العربية».

ثم زار الفيصل دمشق، رداً على زيارة مماثلة قام بها نظيره السوري وليد المعلم للرياض، داعياً الرئيس الأسد إلى زيارة السعودية ولقاء الملك عبدالله بن عبد العزيز، وهي الزيارة التي لا شك سيكون لها ما بعدها على صعيد تنقية الأجواء بين القاهرة ودمشق والرياض، وهي العواصم التي شكلت محوراً رئيساً قاد النظام العربي بقدر من التوازن والتنسيق معتبر بعد تحرير الكويت، وقبل أن تنفصم عراه على خلفية افتراق المصالح والقدرة على الوصول إلى الحلول الوسط، في أعقاب رحيل الرئيس حافظ الأسد ثم غزو العراق واغتيال الحريري والخروج السوري من لبنان.

الإشارات السورية كانت واضحة منذ أعلنت دمشق رغبتها في استئناف المفاوضات حول الجولان مع إسرائيل بوساطة تركية، ثم في إعراب الرئيس الأسد رغبته في بداية مرحلة جديدة في علاقات بلاده بالولايات المتحدة، وفي تقبل إشارات الود الصادرة من الرياض، ومحاولة تخفيف الاحتقان مع القاهرة.

ويبدو أن واشنطن ترعى تلك الخطوات وتوفر لها، من جانبها، الزخم والدعم الضروريين؛ فثمة مسؤولون أميركيون رفيعو المستوى بصدد زيارة العاصمة السورية، وقبلها قام نواب في الكونغرس بأكثر من زيارة، كما بدأت واشنطن في تخفيف الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على سورية، بل قامت بتصدير بعض المعدات لها بما يخرق هذا الحصار فعلاً، وثمة صفقات أخرى في الطريق، بما يعني عملياً اختراق قانون «محاسبة سورية» الذي صدر في العام 2004، تمهيداً لمراجعته، وربما إلغائه.

عانت دمشق الكثير من الخيبات من جراء وعود كاذبة وسياسات مراوغة من الولايات المتحدة استهدفت دوماً إيصالها إلى أضعف النقاط التي يمكن عندها عقد مفاوضات نهائية تحسم قضية الجولان وفق حسابات لا تحقق المطالب الوطنية السورية في حدودها الأدنى. وهي أدركت دوماً أن تحالفها مع إيران، وإن كان لا يضمن لها استعادة حقوقها في هذه المرحلة، ولكنه على الأقل يصلب أوراقها، خصوصاً في لبنان وفلسطين، انتظاراً لظروف أكثر تناسباً تمكنها من إدراك حقوقها. ولذلك فقد حرصت على إيفاد رئيس برلمانها الدكتور محمود الأبرش إلى طهران خلال الأسبوع نفسه، للمشاركة في مؤتمر لدعم القضية الفلسطينية، حيث التقى الرئيس الإيراني نجاد، الذي أكد بدوره «عمق العلاقات بين البلدين وأهمية تطويرها وتوسيع آفاقها بما يلبي مصالح البلدين ويعزز قدرتهما على الصمود في مواجهة التحديات».

إذا لم يحدث تطور دراماتيكي جديد وفارق في المنطقة في الآونة المقبلة، فإن سورية ستجد نفسها محل تسابق أميركي- إيراني، وستتعرض لمقاربات وإغراءات كبيرة من دول وجماعات محوري «الاعتدال» و«الممانعة» وعواصم أخرى في العالم نافذة ومؤثرة، وستكون مطالبة بموازنة عرضين رئيسين والاختيار بينهما.

خيارات صعبة على سورية أن تحسمها، خصوصاً أن بعضها يعد بعدم التخلي واحتمال التربص، ولا يقدم عائداً واضحاً ولا أجلاً محدداً، وبعضها الآخر يعد بمكاسب لا ضامن لإدراكها، ولا مدى زمنياً لتحققها، وكلها خيارات لا تخلو من أغراض العارضين ومراوغاتهم.

* كاتب مصري

مذكرة توقيف البشير

د. عمرو حمزاوي

ahamzawy@ceip.org

بعاصفة من الرفض الرسمي العربي قوبل إصدار المحكمة الجنائية الدولية لمذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير واتهامه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. ندد الرسميون السودانيون بالطابع المسيس للمحكمة الدولية ولعمل مدعيها العام لويس مارينو أوكامبو واعتبروا مذكرة التوقيف دليلاً بيناً على «الهجمة الاستعمارية الجديدة» (مستشار البشير) وعلى أن «السودان يمثل الصوت العالي لرفض كل أنواع الهيمنة والاستعمار» (البشير). وتحركت الحكومة السودانية سريعاً لإلغاء التراخيص الممنوحة لـ10 منظمات إغاثة دولية عاملة في دارفور متذرعة برفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية. أما المسؤولون العرب فتضامنوا مع البشير بتحذير البعض منهم من مؤامرة دولية تحاك ضد السودان تستهدف تقسيمه وتعبير البعض الآخر عن قلقه إزاء التداعيات السلبية لمذكرة التوقيف على الأمن والاستقرار في دارفور. وتوافق الجميع، ومعهم عدد كبير من الكتّاب والمعلّقين العرب المهمومين فقط بنقد بازدواجية معايير الغرب، واتهام أدوات العدالة الدولية بالكيل بمكيالين بتعقبها البشير، وتجاهلها انتهاكات دول كإسرائيل والولايات المتحدة لحقوق الإنسان في فلسطين والعراق وأفغانستان، على وجوبية تضامن الحكومات العربية مع البشير لإسقاط مذكرة التوقيف أو تجميدها لمدة عام من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن يقضي بذلك (وهي الإمكانية القانونية التي تتيحها لمجلس الأمن المادة 16 من ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية). ولم يخرج عن هذا التوجه الرافض سوى نفر قليل من منظمات حقوق الإنسان السودانية والعربية، أخص بالذكر منها في السياق المصري مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الذي أصدر بياناً جريئاً أيد به مذكرة توقيف البشير وأدان الحكومات العربية لتغاضيها الطويل عن الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان في دارفور.

ليس بعجيب إذن أن يرتب صخب عاصفة الرفض العربي لمذكرة توقيف البشير تهميشاً تاماً للجوهر الإنساني والقانوني لمأساة دارفور، ومسؤولية حكومة الرئيس البشير عنها، فوفقاً لأقل التقديرات الدولية (حكومية وغير حكومية) مبالغةً تعرض سكان دارفور، وهم مواطنون سودانيون مسلمون، في الفترة ما بين عام 2002 وعام 2007 إلى قتل ما لا يقل عن 30000 منهم في هجمات لقوات الجيش السوداني وقوات الميليشيات (الجنجاويد) المتحالفة معه، وهجر وشرد ما يزيد على 2 مليون تحولوا إلى لاجئين في داخل دارفور أو في تشاد المجاورة، وكذلك ارتكبت انتهاكات منظمة لحقوق الإنسان في معسكرات اللاجئين بدارفور سببت تدهوراً حاداً تسبب في سقوط عدد كبير من النساء والبنات ضحايا لجرائم الاغتصاب والاعتداءات الجنسية، وفي ارتفاع مريع لمعدلات الوفيات وسوء التغذية خصوصا بين الأطفال لتصل اليوم إلى 20 في المئة و41 في المئة على التوالي وفقاً لبيانات منظمة اليونيسيف الدولية.

وفي كل هذا تورطت حكومة البشير بصورة مباشرة في سياق الصراع مع حركات التمرد المسلحة في دارفور، وماطلت العالم طويلاً قبل أن تقبل في 2008 نشر قوات أممية-أفريقية في دارفور وتلتزم بتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية للسكان من خلال منظمات دولية غير حكومية (هي تلك التي ألغيت تراخيص عملها ما إن أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف البشير).

نحن إذن، وبلا ريب أمام جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ونظام حكم قمعي يتحمل أوزارها ومسؤولية قانونية وسياسية مؤكدة لشخوصه، وعلى رأسهم البشير الذي لا يحميه الكرسي الرئاسي من الملاحقة القضائية.

مشين حديث الرسميين السودانيين عن تلفيقية اتهامات المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أوكامبو، وهو صاحب السجل المهني الرفيع والخبرة المتميزة في تعقب كبار وصغار منتهكي حقوق الإنسان في أميركا اللاتينية وخارجها، وصمتهم المطبق في نفس الوقت عن مسؤولية مجرمي دارفور الحقيقيين وهم في صفوفهم. والواقع أن الحكومة السودانية تغاضت خلال الفترة التي سبقت إصدار مذكرة توقيف البشير عن الشروع في إجراءات تقاضٍ فعلية ضد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور على الرغم من المطالبات الدولية المتتالية، بل إشارة جامعة الدول العربية على لسان أمينها العام إلى احتمالية أن يمثل ذلك مفتاحاً للتسوية مع المحكمة الجنائية الدولية.

أما أولئك الذين يدفعون بالطابع المسيس لعمل المحكمة وبانحيازها للغرب حين تلاحق البشير وتتجاهل انتهاكات إسرائيل المنظمة لحقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وانتهاكات الأميركيين في العراق وأفغانستان فينطلقون من رؤية غير أخلاقية تستبيح في التحليل الأخير دماء من قتلوا في دارفور وكرامة من اغتصبن بذريعة أن منتهكين آخرين لا يتم تعقبهم ولا ينظر فيما يرتكبون من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

لا ينتقص من العدالة الدولية أن تلاحق اليوم مجرمي دارفور في حين تستمر هيئتها العليا ممثلة في المحكمة الجنائية في الإعراض عن النظر المنظم في ملفات تراكمت لانتهاكات إسرائيل والولايات المتحدة. نعم يشكل ذلك تعبيراً واضحاً عن اختلال توزيع القوة عالمياً ودليلاً بيناً على الحدود الواقعية الواردة على تطبيق العدالة دولياً، بيد أن كليهما لا يعنيان أننا أمام ممارسة ساقطة لعدالة الأقوياء طالما توافرت الأدلة وضمنت نزاهة إجراءات التقاضي في حالة دارفور. أما الخوف الذي عبر عنه العديد من الرسميين والكتّاب العرب من أن تدفع المساءلة القضائية للبشير حكومته إلى القيام بردود أفعال عنيفة قد تزيد من كارثية الأوضاع في دارفور ومن ثم تبرير مطالبة مجلس الأمن إما بإلغاء مذكرة التوقيف وإما على الأقل تجميدها لمدة عام فيخلط دون بوصلة قيمية بين مقتضيات العدالة واعتبارات السياسة، وفي التحليل الأخير يضر بكليهما مجتمعين، فمن السذاجة توقع أن يمتنع نظام حكم قمعي كنظام البشير، وهو بالمجمل لا يساءل أو يراقب داخلياً، عن انتهاكاته لحقوق الإنسان إن غابت الضغوط الدولية الرادعة، قضائيةً كانت أو سياسيةً واقتصاديةً.

وكما أن علينا في العالم العربي أن نكف عن النظر إلى العدالة الدولية بشأن دارفور من خلال عدسة الانتهاكات الإسرائيلية والأميركية غير المتعقبة وعن التجاهل غير الأخلاقي لدماء وحقوق ضحايا دارفور بحجة ازدواجية المعايير، علينا أيضاً ألا نستسلم لحديث الحكومة السودانية الرديء عن أن مذكرة التوقيف ما هي إلا حلقة جديدة في سلسلة المؤامرات الغربية ضد السودان، وضربة موجهة للرئيس البشير كرمز لكرامة وصمود الشعب السوداني.

فواشنطن وغيرها من العواصم الغربية لم تختلق مأساة دارفور من العدم، ومن غير المقبول اختزال شعب ودولة السودان في رئيس قمعي يتباهى بزيه العسكري، وحكومة انتهكت وبصورة منظمة حقوق وحريات السودانيين على مدار الأعوام الماضية في دارفور وخارجها.

الأولوية اليوم ينبغي أن تكون للسودان ومصالحه الحقيقية شعبا ودولة، وليس للإبقاء على رئيس وحكومة أساءا الفعل ولم يقدما لا للشعب المغلوب على أمره ولا لتماسك الدولة السودانية المأزومة منذ عقود الشيء الكثير.

* كبير باحثين في مؤسسة «كارنيغي» للسلام الدولي- واشنطن

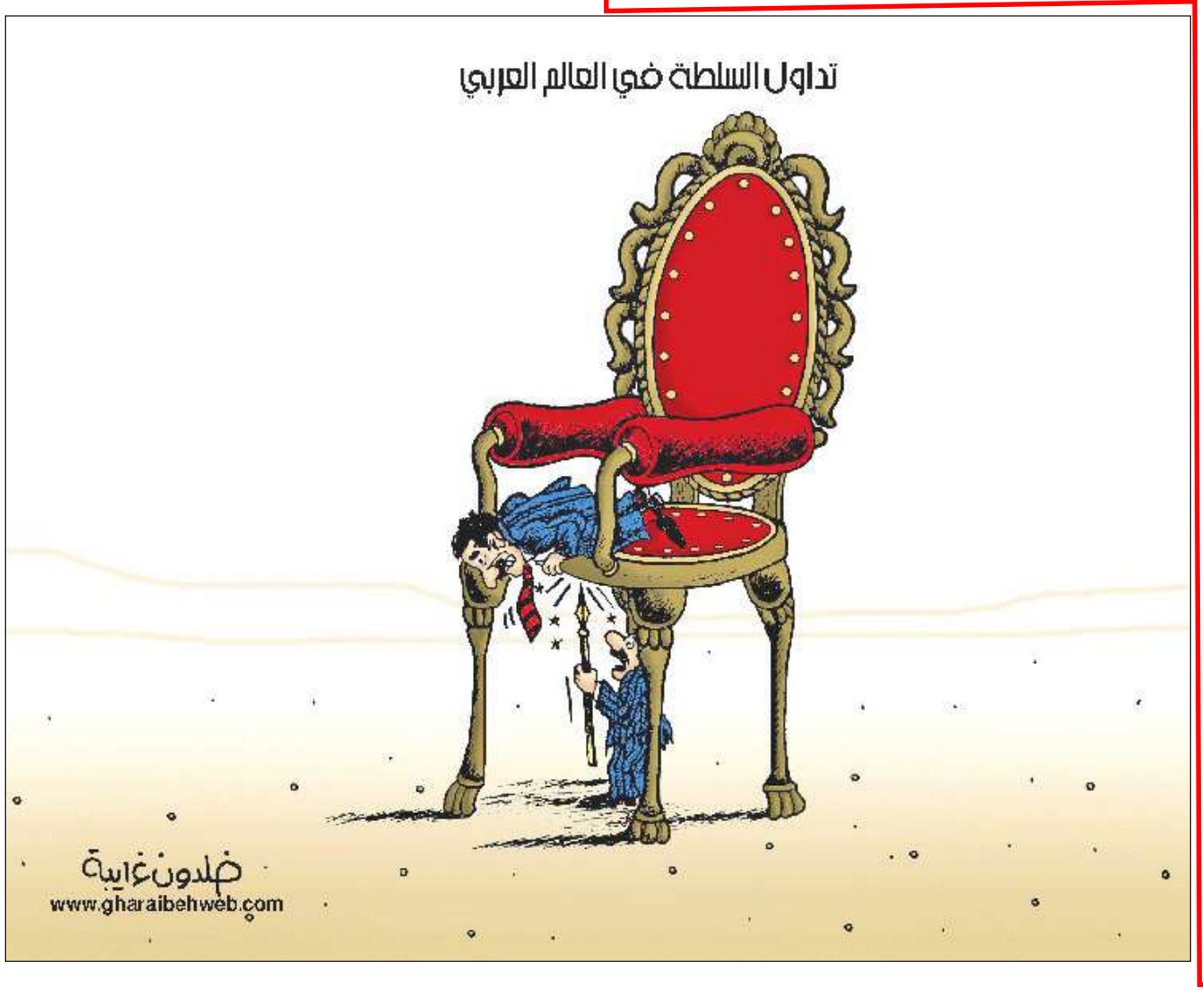

بدر عبد الملك *

البعد السياسي لمؤتمر دولي في طهران

نقول المرة تلو الأخرى: هل تتصارع الدول الإسلامية النفطية الغنية باستثناء تركيا وجمهورية مصر العربية، على إبراز دورها الإسلامي في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني ومسألة القدس، من أجل القيمة والأهمية الدينية والسياسية والعربية؟ فإن كل متفحص سياسي بإمكانه تلمس ذلك الركض «الإسلاموي» لغايات ما عادت للإخفاء أو الادعاء بأن تلك التهم القديمة ليست إلا مجرد أقاويل تستهدف التجريح بالدور الحقيقي لهذه الدولة أو تلك؟

لسنا الآن بحاجة للعودة إلى تلك المؤتمرات التي تم فيها التلاسن حينا والمصالحة الأخوية حينا آخر، وكم كانت النخوة الإسلامية والعربية تطفح في مثل تلك المؤتمرات، فهناك في الحلبة الدولية عدو ضد الإسلام والعرب بدأ يقرع جرس الإنذار بأنه سيقتحم دار الإسلام، كما هي خطابات التطرف الديني التي كانت سببا في بناء قلاع بين حضارات متباينة.

لقد اكتشفنا أن الجسور المقطعة لابد من إعادة بنائها بين الحضارات المعاصرة، في زمن حاولت فيه كل خطابات التشدد العودة إلى القتل والتدمير والتفجير، كذلك اكتشفنا أن الأعداء ليسوا الصليبيين الجدد كما رفع رايتهم أولئك المتشددون، كحجة على خطابات مضادة هنا وهناك في البيت الأوروبي.

ترى هل صلحت أمور المسلمين بعد تلك المؤتمرات؟ أم أنها ظلت كامنة تحملها مراكز إسلامية واضحة بدأت تواصل مطارقها ضربا على الجدار العربي، ساعية إلى بتر وتمزيق جناحي الإسلام وبناء بُعد سياسي من خلال الرؤية والحجة الإسلامية، كلما برزت المسألة الفلسطينية وقضية القدس؟ وهل يحمل مؤتمر طهران الدولي بعدا سياسيا جديدا لرص الصف الإسلامي؟ وهل تحاول طهران إبراز دور الجمهورية الإسلامية وثورتها كرائد طليعي للإسلام «الثوري» متهمة الآخرين، دون تحديد الأسماء، بأنهم إسلام في حضن الإمبريالية؟!

هكذا تختلط السياسة وألوانها بين الأسود والأبيض، دون معرفة أن لعبة السياسة ولعبة المصالح والعلاقات الدولية ليستا بذلك التبسيط الرياضي الحسابي، فهناك تداخل في الألوان وتمايزها، فعالمنا أكثر تشابكا واختلاطا وتداخلا، بل وصل الأمر إلى درجة لا يمكننا أن ندخل في قطيعة أو صراع دولي بالصواريخ النووية! لمجرد أن إيران وُضعت في «الحجر الصحي» منذ بروز الثورة وتصدير أفكارها في خلق نموذج عالمي واحد كما تريده.

من تأمل خطاب المرشد الأعلى في المؤتمر وخطاب رئيس الجمهورية أحمدي نجاد، يقرأ دلالات واضحة للتطرف والخيال الخصب لتدمير إسرائيل ودورها المتضخم في نظر طهران، التي ترى أن إسرائيل خصمها اللدود، وفيما الخطاب الإسرائيلي بدوره يحاول في المحافل الدولية وفي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عزل إيران بتضخيم البعبع النووي، وأنه لا بد من وضع حد لذلك البعبع القادم في الشرق الأوسط.

هذان الخطابان اللدودان في المنطقة يجران خلفهما العالم دون أن نفهم لماذا يتصاعد الخطاب في كل مناسبة تهتز فيها منطقة الشرق الأوسط بالنزاع المسلح بين إسرائيل والعرب؟ فتجد إيران ورقتها حامية ومشروعة كونها تجد أن خطابها هو الأهم في الشارع العربي والإسلامي، فهو أقرب للعاطفة التي لا يمكنها أن تتجاوز سقفها المحدود، فيما تجد إسرائيل فرصتها التاريخية لكل صاروخ يسقط على أمتار من مستوطناتها بالبكاء الدولي، وهي تمسرح لعبة كاذبة بكونها الضحية التاريخية. فهل تستمر تلك القصص الإعلامية والسياسية بين طهران وتل أبيب؟

وفيما راحت تلك الورقة الفعلية الخفية تبحث عن وسيط عربي وإسلامي ودولي لحل ذلك الخلاف التاريخي بين الجميع دفعة واحدة، فإذا ما تعانقت طهران وتل أبيب انتهت تلك اللعبة، بعد أن ترفع يدها إسرائيل عن مشروع حلم الفلسطينيين في إقامة دولتهم ويعم سلام دائم.

أما نصوص المرشد ونجاد في انتهاء إسرائيل للأبد، وأن الفساد والفسق يمزقها وبأن انهيارها قريب، فإنها تعلو معلنة أن المسلمين ودولهم تراخوا وتهادنوا- وغيرها من مفردات ونصوص الإذلال للجامعة العربية والعرب- إذ لم ير نجاد إلا في «الجهاد» و «حماس» قوة بديلة لفلسطين قادمة. فهكذا يتم بناء أحلام من ورق على تربة تجرفها أمواج البحر.

تمنيت ألا تصبح القدس والقضية الفلسطينية موضوعا من الكارتون، إذ نعود كل مرة بقوتنا الإسلامية الهائلة لنجعلها مجرد بيت إسلامي ممزق لا يجيد خطاب السياسة الواقعية وحقيقة العصر الذي لا ينتمي إلى زمن الخيول والسيوف والدروع، والأشعار والمعلقات والغنائم.

* كاتب بحريني

سالي ساتِل*

PROJECT SYNDICATE

كُلى للبيع

إن يوم الكُلى العالمي الذي يحين في الثاني عشر من مارس يُعَد جزءاً من حملة صحية عالمية المقصود منها تنبيهنا إلى التأثير السيئ الذي تخلّفه أمراض الكُلى. ولكن من المحزن أن ما يستحق الاحتفال ليس بالكثير.

طبقاً للجمعية الدولية لأمراض الكُلى فإن أمراض الكُلى تؤثر على ما يتجاوز الخمسمائة مليون إنسان على مستوى العالم، أو ما يقرب من 10% من سكان العالم البالغين. ومع إصابة المزيد من الناس بمرض ارتفاع ضغط الدم وداء السكري (من عوامل الخطر الرئيسية في الإصابة بأمراض الكُلى)، فإن الصورة ستشتد إظلاماً.

في كل عام يُضاف إلى مرضى الكُلى 1.8 مليون حالة جديدة مصابة بأخطر أشكال أمراض الكُلى- ألا وهو الفشل الكلوي. وما لم يخضع مرضى الفشل الكلوي لعملية زرع كلية أو غسيل الدم على نحو منتظم- وهو إجراء مكلف يستمر مدى الحياة ويعمل على تنقية الدم من السموم- فإن الوفاة محققة في غضون بضعة أسابيع.

في العام الماضي عَقَد غافِن كارني، وهو خبير أسترالي في أمراض الكُلى، مؤتمراً صحافياً في كانبيرا في أستراليا، لحث الحكومات على السماح للناس ببيع كُلاهم. ونقلت صحيفة «سيدني مورنينغ هيرالد» عن لسانه: «إن النظام الحالي لا يعمل بنجاح. لقد جربنا كل شيء لحشد التأييد للتبرع بالأعضاء، ولكن يبدو أن الناس غير مستعدين لوهب أعضائهم بالمجان».

إن كارني يريد منع المرضى من شراء الكُلى من السوق السوداء ومن بازارات الأعضاء البشرية في الخارج. وباعتباري مريضة أميركية خضعَت لعملية زرع كلية، وكنت ذات يوم يائسة إلى الحد الذي جعلني أفكر في شراء كُلية من السوق السوداء (من حسن حظي أن أحد أصدقائي تبرع له بكُليته)، فأنا أتفق مع كارني تماماً على أننا لابد أن نعرض على الأفراد حَسِني الاطلاع مكافأة مالية إذا أبدوا استعدادهم لإنقاذ حياة شخص غريب عنهم.

وإن لم يحدث هذا فلسوف نستمر في مواجهة هذه المأساة المزدوجة: فمن جهة، هناك الآلاف من المرضى الذين يموتون في كل عام لاحتياجهم إلى كلية؛ ومن جهة أخرى، هناك كارثة تتصل بحقوق الإنسان حيث يلجأ السماسرة الفاسدون إلا خِداع المتبرعين الذين يعانون الفقر المدقع بشأن طبيعة الجراحة، فضلاً عن غشهم فيما يتصل بالنظير المالي وتجاهل احتياجاتهم في مرحلة ما بعد الجراحة.

وطبقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية فإن حوالي 5% إلى 10% من كل عمليات الزرع التي تتم سنوياً- تُجرى في عيادات سرية في الصين، وباكستان، ومصر، وكولومبيا، وأوروبا الشرقية.

من المؤسف أن القسم الأعظم من القائمين على المؤسسات المسؤولة عن زراعة الأعضاء على مستوى العالم- بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، والجمعية الدولية لزراعة الأعضاء، والجمعية الطبية العالمية- يؤيد علاجاً جزئياً لهذه المعضلة. فهؤلاء يركزون على منع تجارة تهريب الأعضاء البشرية، ولكنهم يتجاهلون الحقيقة التي أثبتها الزمن والتي تؤكد أن محاولات القضاء على الأسواق غير القانونية إما أن تدفع هذه الأسواق إلى المزيد من العمل السري وإما أنها تتسبب في عودة الفساد إلى الظهور في أماكن أخرى.

على سبيل المثال، بعد أن بدأت الصين والهند وباكستان في فرض إجراءات صارمة على أسواق الأعضاء البشرية غير القانونية، تحول العديد من المرضى نحو الفلبين. وفي الربيع الماضي، بعد أن حظرت الفلبين بيع الكُلى للأجانب، ظهر عنوان رئيسي في جريدة «جورزاليم بوست» نصه كالتالي: «المرشحون لجراحة زرع الكُلى أصبحوا في عالم النسيان بعد أن أغلقت الفلبين أبوابها». (من المعروف أن إسرائيل لديها واحد من أدنى معدلات التبرع بالأعضاء في العالم، ولهذا فإن الحكومة تتحمل تكاليف جراحات زرع الأعضاء التي تُجرى خارج البلاد). وعلى نحو مماثل فإن المرضى القطريين الذين سافروا إلى مانيلا «يبحثون الآن عن حلول بديلة»، طبقاً لصحيفة The Peninsula.

لا شك أن المزيد من البلدان لابد أن تتبنى أنظمة تتسم بالكفاءة في تنظيم تبرعات ما بعد الوفاة، والتي تشكل مصدراً بالغ الأهمية للأعضاء البشرية. ولكن حتى في إسبانيا، المشهورة بنجاحها في استخراج الأعضاء البشرية من المتوفين حديثاً، يموت الناس وهم ينتظرون الحصول على كُلية.

الحقيقة أن تهريب الأعضاء البشرية لن يتوقف إلا حين تنتهي الحاجة إلى الأعضاء.

ويزعم المعارضون أن أي نظام قانوني لتبادل الأعضاء البشرية سيكرر خطايا السوق السوداء لا محالة. وهذا موقف رجعي للغاية. إذ إن علاج هذا الفساد والنظام غير الخاضع لأي رقابة أو إشراف في تبادل الأعضاء البشرية يتلخص في تأسيس نظام شفاف خاضع للإشراف السليم ومخصص لحماية المتبرعين.

أقترح أنا وزملائي تأسيس نظام يعمل على تعويض المتبرعين بواسطة طرف ثالث (الحكومة، أو الجمعيات الخيرية، أو شركات التأمين)، في ظل إشراف حكومي. ولأن هذا النظام لن يسمح بالمزايدات وعمليات الشراء الخاصة، فإن الأعضاء المتاحة ستوزع على التالين في الدور- وليس الأثرياء فقط. كما سيخضع المتبرعون لاختبارات دقيقة للتعرف على ما قد يكون بهم من مشاكل بدنية أو نفسية، كما يحدث حالياً مع كل المتطوعين بكلاهم أثناء حياتهم. فضلاً عن ذلك فإن هذا النظام سيكفل للمتبرعين المتابعة والرعاية الصحية بعد التبرع، منعاً لحدوث أي مضاعفات.

إن العديد من الناس لا يشعر بارتياح إزاء عرض مبالغ نقدية ضخمة على المتبرعين. والحل يتلخص في عرض مكافآت عينية- دفعة أولى لشراء مسكن، على سبيل المثال، أو الاشتراك لمصلحة المتبرع في صندوق معاشات، أو توفير التأمين الصحي له مدى الحياة- وبهذا يصبح هذا البرنامج غير جذاب في نظر تلك الفئات من الناس الذين قد يسارعون لولا ذلك إلى التبرع بأعضائهم طمعاً في الحصول على مبالغ نقدية ضخمة وفورية.

إن الوسيلة الوحيدة لمنع الأسواق غير المشروعة من العمل تتلخص في إنشاء أسواق قانونية. والحقيقة أنه لا يوجد أي مبرر لاختبار الأنماط القانونية من التبادل أقوى مما نشهده اليوم من فساد الأسواق السرية.

إن الزخم في تأييد هذه الأفكار في نمو مستمر. ففي «الجريدة الطبية البريطانية» دعا أحد كبار جراحي زراعة الأعضاء إلى إنشاء برنامج لتعويض المتبرعين من الأحياء غير أقرباء المرضى تحت إشراف الحكومة. وعلى مدار العام الماضي قررت الحكومات الإسرائيلية والسعودية والهندية تقديم حوافز تتراوح ما بين كفالة التأمين الصحي مدى الحياة للمتبرع إلى حصوله على مكافأة نقدية. وفي الولايات المتحدة تبنت الجمعية الطبية الأميركية مشروع قرار من شأنه أن ييسر على الولايات تقديم حوافز غير نقدية متنوعة للمتبرعين.

إلى أن تبادر الحكومات إلى تأسيس أنظمة قانونية لمكافأة المتبرعين بأعضائهم، فإن مصائر المتبرعين من العالم الثالث والمرضى الذين يحتاجون إلى أعضاء هؤلاء المتبرعين من أجل البقاء ستظل متشابكة إلى حد كبير. وهل هناك وسيلة أفضل للاحتفال باليوم العالمي للكُلى من أن يبادر زعماء الصحة العالميين إلى اتخاذ خطوة جريئة وحث البلدان على تجربة مكافأة المتبرعين بأعضائهم؟

* باحثة مقيمة لدى معهد المؤسسة الأميركية، ومحاضرة في كلية الطب بجامعة يال. وهي محررة كتاب «حين لا يكون الإيثار كافياً: الحجة لمصلحة تعويض المتبرعين بالكُلى».

«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»